

العنوان:	دور محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات في البنوك التجارية الأردنية
المؤلف الرئيسي:	العمرى، محمد بكر
مؤلفين آخرين:	قاقيش، محمود حسن سالم(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2003
موقع:	اربد
الصفحات:	1 - 116
رقم MD:	566920
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة اليرموك
الكلية:	كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
الدولة:	الأردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	محاسبة التكاليف، البنوك التجارية ، الأردن، تسعير الخدمات ، الإئتمان المصرفي
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/566920">http://search.mandumah.com/Record/566920</a>

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

جامعة الیرموك  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
قسم المحاسبة

دور محاسبة التكاليف  
في تسعير الخدمات في البنوك التجارية الأردنية  
*The Role of Cost Accounting in Pricing services in  
Jordanian Commercial Banks*

إعداد الطالب:

محمد بكر العمرى

٩٩٧٣٠٠٠٧

إشراف الدكتور:

محمود قاقيش

٢٠٠٣م

دور محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات في البنوك  
التجارية الأردنية

إعداد الطالب

محمد بكر العمري

إشراف الدكتور

محمود قاقيش

وافق عليها

مشرفا رئيسا  
عضوا  
عضوا  
عضوا

الدكتور محمود حسن قاقيش

الدكتور تركي راجي الحمود

الدكتور احمد محمد العمري

الدكتور عبدالستار عبدالجبار الكبيسي

١١ جمادى الآخرة ١٤٢٤ هـ

تاريخ تقديم الرسالة ٢٠٠٣/٨/١٠ م

# الإهداء

- إلى روح والدي الطاهرة ..... جعل الله مثواه الجنة  
إلى والدي الحبيبة ..... لقد كنت خير سند لي  
إلى كل من علمني حرفاً ..... الفضل يرد إلى أهله  
إلى نروحتي ..... لقد كنت خير عون وداعم لي  
إلى بناتي ..... أتم وهذا الإهداء الحلم والأمل  
إلى خالي وصديقي العزيز فونري ... لقد كنت خير صديق معين لي  
إلى أخواني وأخواتي ..... لقد كنت ذراعاً التي اعتمد عليها

الباحث

العمدُ لله ربِّ العالمين الذي أمانني على إتمامِ هذا الجهدِ المتواضع  
... وقدرني على الوصول إلى هذه الدرجة العلمية .. ويمعدني وقدرته  
إنجازِ هذه الرسالة أن أنسجَ الفضلَ إلى أهلِه .. فأقدمُ إلى الدكتورِ  
الفاضلِ محمودِ قاقيش ... الذي أكرمني بالإشرافِ على رسالتي ... وقدرته  
المساعدة بكثير من الصبر ... وكان له الفضلُ في إبرازِ هذا العملِ إلى  
حينِ الوجودِ ... فله جزيلُ الشكرِ وكلُّ التقديرِ والامتنانِ ...

كما وأخص بالشكرِ والتقديرِ الدكتورَ أحمدَ العمري الذي أعطاني  
من علمه ومعرفته ووقته فكان خير معين .. وكان لملاحظته العطرة أثرا  
جميلا ولمسات رقيقة في إتمامِ هذا الجهدِ ...

ويمعدني أن أقدم جزيل الشكر وجميل العرفان إلى كل من  
الدكتور تركي العمود والدكتور عبد الستار الكبسي عضوي لجنة  
المناقشة فلم يزل الشكر والتقدير على قبولهما مناقشة هذه الرسالة  
... فبارك الله فيهما ... وزاحمهما علماً وقدرًا ...

وكل أماتكبي الأفاضل الذين نلت على أيديهم شرف العلم والمعرفة  
... كل الشكر والتقدير والعرفان ...

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	المحتويات
هـ	فهرس الجداول
و	فهرس الأشكال
ز	فهرس الملاحق
ح	ملخص الدراسة
١	الفصل الأول: مقدمة الدراسة
٢	تمهيد
٣	أهداف الدراسة
٤	أهمية الدراسة
٥	الدراسات السابقة
١٤	مشكلة الدراسة
١٥	فرضيات الدراسة
١٦	منهجية الدراسة
١٧	الفصل الثاني: دور محاسبة التكاليف في التسعير
١٨	تعريف التكاليف
١٨	محاسبة التكاليف في البنوك التجارية
١٩	نظم محاسبة التكاليف في البنوك التجارية
٢٧	طرق قياس التكاليف في البنوك التجارية
٣٠	علاقة نظام التكاليف بالنظام المالي
٣١	تخصيص التكاليف في البنوك التجارية
٣٦	مخاطر الخدمات المصرفية (الائتمان) في البنوك التجارية

٣٩	مقومات تحديد تكلفة الائتمان المصرفي
٤١	طرق تحديد أسعار الائتمان المصرفي
٤١	تسعير الخدمات المصرفية
٤٢	العوامل المؤثرة في قرار التسعير
٤٤	طرق تسعير الخدمات المصرفية
٥٢	استراتيجيات تسعير الخدمات المصرفية
٥٦	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
٥٧	مجتمع الدراسة
٥٧	وسائل جمع البيانات
٥٨	أسلوب تحليل البيانات
٥٨	خصائص مجتمع الدراسة
٥٩	عينة الدراسة
٦١	ثبات ومصداقية أداة القياس
٦٣	الفصل الرابع: تحليل النتائج واختبار الفرضيات
٦٤	قاعدة قرار قبول ورفض الفرضيات
٦٤	اختبار الفرضيات
٨٣	نتائج الدراسة
٨٨	التوصيات
٩٠	المراجع
٩١	أولاً: المراجع العربية
٩٢	ثانياً: المراجع الأجنبية
٩٤	الملاحق
١١٥	الملخص بالإنجليزية

## فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	ملخص لمقومات نظام التكاليف في البنوك التجارية.	٢٧
٢	تحديد السعر الأمثل للخدمات المصرفية من خلال الإيراد والتكلفة الكليين، والإيراد والتكلفة الحديين.	٥١
٣	المؤشرات الاقتصادية للبنوك التجارية الأردنية لعام ٢٠٠٠.	٥٩
٤	توزيع الموظفين الذين مثلوا عينة الدراسة.	٦٠
٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات.	٦١
٦	قيم معاملات الثبات لمجالات الدراسة والأداة الكلية.	٦٢
٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لفقرات مجال العوامل التي تؤثر في تحديد تكلفة الخدمات المقدمة.	٦٥
٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال قيام البنوك بالاعتماد على معلومات التكاليف وأسعار البنوك المنافسة في تسعير الخدمات المقدمة.	٦٨
٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لفقرات مجال استخدام البنوك للتخصيص في معالجة التكاليف غير المباشرة للخدمات المقدمة.	٧١
١٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة حول الصعوبات والعوائق التي تحول دون تحديد تكلفة الخدمات المقدمة من البنوك التجارية.	٧٣
١١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول قيام البنوك بدراسة تكاليف مخاطر تقديم الخدمات وتحليل أثرها عند صياغة أسعار تقديمها.	٧٦
١٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة حول مدى وجود أقسام مستقلة لمحاكاة التكاليف في البنوك التجارية الأردنية.	٧٩
١٣	قيم معاملات الارتباط ومستويات الدلالة الإحصائية بين مستويات الأسعار والمؤشرات الاقتصادية.	٨١



## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
٤٨	منحنيات الإيراد الكلي والتكلفة لكالفة	١
٥٠	منحنيات الإيراد الحى والتكلفة الحدية	٢

## فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
٩٥	استبانة الداسة	١
١٠٣	أسماء البنوك التي شملتها الدراسة	٢
١٠٤	الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية	٣
١٠٦	أنواع التكاليف في البنوك التجارية الأردنية	٤
١٠٧	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	٥
١٠٨	الأقسام التي تتكون منها الدوائر المالية لدى البنوك التجارية	٦
١٠٩	مقارنة لاسعار الخدمات المصرفية بين البنوك التجارية	٧
١١٠	قائمة الإجابة على أسئلة الاستبانة	٨

## الملخص باللغة العربية

العمرى : محمد بكر - دور محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات في البنوك التجارية الأردنية- رسالة ماجستير بجامعة اليرموك لسنة ٢٠٠٣ م - المشرف د. محمود قاقيش

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور محاسبة التكاليف في تسعير الخدمات في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في قرارات تسعير الخدمات المصرفية، والتعرف على مدى استخدام تخصيص التكاليف غير المباشرة في البنوك التجارية وابرز المعوقات التي تواجه البنوك التجارية في إيصال المعلومات الملائمة لمتخذي قرار التسعير. بالإضافة إلى المخاطر التي تواجهها البنوك في تقديم خدماتها المصرفية (الائتمان) .

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة تكونت من (٥٨) فقرة موزعة على أربعة مجالات وهي: العوامل التي تؤثر في تحديد تكلفة الخدمات المقدمة، ومجال الصعوبات والعوائق التي تحول دون تحديد تكلفة الخدمات المقدمة من قبل البنوك، ومجال العوامل المؤثرة على استخدام تخصيص التكاليف في البنوك ودورها في تحديد تكلفة الخدمات المقدمة، ومجال تكلفة مخاطر تقديم الخدمات المصرفية والتي تضمنها في احتساب تكلفة الخدمات المقدمة حيث تم توزيع (٤٠٠) استبانة على جميع البنوك التجارية الأردنية تم استرداد ٢٠٤ منها. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١ - أن ما نسبته (٧٣%) من البنوك التجارية الأردنية تعتمد على عدة عوامل في تسعير الخدمات والمنتجات التي تقدمها .
- ٢ - أن البنوك الأردنية تقوم بدراسة أسعار الخدمات المشابهة لدى البنوك المنافسة ودراسة اقتراحات العملاء ورغباتهم ومحاولة تلبيةها للمحافظة عليهم .
- ٣ - أن ما نسبته ٩٢% من البنوك التجارية الأردنية تستخدم التخصيص في معالجة التكاليف غير المباشرة .
- ٤ - أن ما نسبته ( ٦٤%) من البنوك التجارية الأردنية تواجه صعوبات وعوائق في الوصول إلى قرار تسعير دقيق للخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة.
- ٥ - أن ما نسبته (٨٦%) من البنوك التجارية الأردنية تعاني من تقييم مقدار المخاطر الائتمانية عند وضع أسعار الإقراض .

٦- أن البنوك الأردنية تحتفظ بأقسام متخصصة لمتابعة التطور والتغير في تكاليف الخدمات المقدمة لتزويد الإدارة بتقارير عن التكاليف الفعلية لهذه الخدمات.

٧- أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة بين أسعار الخدمات المقدمة وبين المؤشرات الاقتصادية للبنوك التجارية.

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعه من التوصيات أهمها الاهتمام بالمعلومات الواردة من الأقسام والفروع في وضع التكاليف المعيارية للخدمات المقدمة ، والتركيز على أنظمة التكاليف المبنية على الأنشطة للوصول إلى التكلفة السليمة للخدمة المقدمة، وزيادة مقدرة البنوك التجارية على المنافسة والتكيف مع سرعة التغير في البيئة المصرفية.

وكذلك بضرورة عمليات الدمج بين البنوك التجارية لرفع قدرتها التنافسية في مستوى الأسعار المطروحة ، والاهتمام بدراسة التسهيلات المطلوبة دراسة وافية ، والتقليل من حجم التركزات الائتمانية للحد من مخاطر أعمال البنوك .

# الفصل الأول

## مقدمة الدراسة

### فهرس محتويات الفصل الأول

رقم الصفحة	العنوان
٢	تمهيد
٣	أهداف الدراسة
٤	أهمية الدراسة
٥	الدراسات السابقة
١٤	مشكلة الدراسة
١٥	فرضيات الدراسة
١٦	منهجية الدراسة
١٦	مجتمع الدراسة
١٦	وسائل جمع البيانات
١٦	أسلوب تحليل البيانات

## تمهيد:

يعتبر قطاع البنوك والشركات المالية من القطاعات الهامة في الاقتصاد الأردني وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً في طبيعة ونوع الخدمات التي تقدمها البنوك، حيث انتقل عملها من تقديم الخدمات المصرفية التقليدية ليشمل مجالات أكثر اتساعاً وشمولاً، فمع الثورة الهائلة في الاتصالات وتطورها وجدت البنوك نفسها في بيئة تنافسية لتقديم خدمات إلكترونية حديثة ومتطورة مثل: البطاقات البلاستيكية، والبنك الخليوي، والحوالات الإلكترونية، بالإضافة إلى التطور في كيفية تقديم الخدمات التقليدية وخاصة في مجال الائتمان وقبول الودائع (معلا، ١٩٩٩).

ولشدة المنافسة ورغبة من البنوك في استقطاب العدد الأكبر من الزبائن والمحافظة عليهم كعملاء دائمين لجأت البنوك إلى طرح هذه الخدمات الإلكترونية، وتطوير الخدمات التقليدية، إذ أن هذه الخدمات ملائمة لخدمة وحاجات الزبائن والعملاء وتسهم في زيادة نسبة الأرباح حيث أنها تؤدي إلى توفير في تكلفة العمليات. إذ يعتبر قرار تسعير هذه الخدمات من أهم القرارات المؤثرة في ربحية البنك، وفي قدرته على التكيف والبقاء (معلا، ١٩٩٩).

وقد وجدت البنوك في تقديم خدماتها من خلال الأجهزة الإلكترونية فرصة تسويقية لطرح منتجاتها، وذلك من خلال ما يعرض على هذه الأجهزة من تعريف بالخدمات الأخرى والمزايا التي تتمتع بها هذه الخدمات دون بذل جهود تسويقية وإعلانية. كما أن بعض الخدمات مثل البنك الآلي تتيح للبنك الاتصال بالعميل حتى لو تم تغيير بعض العملاء لأماكن إقامتهم (معلا، ١٩٩٩).

ونظراً لأهمية دور البنوك في النشاط الاقتصادي كان من الضروري الاتجاه نحو الترشيد في تقديم الخدمات المصرفية وخاصة الائتمان. وذلك بتوفير الأساليب اللازمة لمساعدة المسؤولين في البنوك التجارية في دراسة وتقييم هذه الخدمات، وتحديد أسعار الفوائد والعمولات عند منحها لترشيد القرارات الائتمانية بما يحقق الاستقرار لدى البنوك (عبد ربه، ٢٠٠٠).

وتجدر الإشارة بأنه حتى منتصف الستينات لم تكن المصارف العربية قد نبهت إلى أهمية الرقابة على كلفة العمليات وبالتالي فإن التضخم الكبير في الأسعار وانعكاسه على كلفة العمليات قد أجبر البنوك على إيلاء موضوع التسعير والرقابة أهمية كبيرة (عبد الله، ١٩٨٩).

وليس قرار التسعير قرارا تسويقيا فقط ، بل إنه يمثل كل أوجه نشاط البنك، فهو يؤثر بدرجة كبيرة على قيمة الإيرادات السنوية للبنك والتي تسعى البنوك لتعظيمها، ومن هنا تأتي المنافسة الشديدة بين البنوك التجارية لتظهر مدى الفرق بين بنك وآخر في قدرة كل منهما على السعي والتطوير والإبداع والتي من خلالها تلبي احتياجات العملاء وتتواكب مع التقدم التكنولوجي (عبد الله، ١٩٨٩).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن قرار تسعير الخدمات في البنوك تتداخل به عدة عوامل إدارية وفنية بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في هذا المجال للوصول إلى أسعار مناسبة (عبد ربه، ٢٠٠٠).

### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في قرارات تسعير الخدمات المصرفية.
٢. تحديد طرق التكاليف المستخدمة في تسعير الخدمات المصرفية المختلفة لدى البنوك التجارية والتعرف على أساليب اتخاذ قرارات التسعير من خلال المعلومات المحاسبية المتاحة .
٣. التعرف على طرق تخصيص التكاليف المتبعة في البنوك التجارية .
٤. التعرف على العوائق التي تمنع من وصول المعلومات اللازمة للوحدات الإدارية المتخصصة لاتخاذ قرارات التسعير الملائمة .
٥. التعرف على مخاطر تقديم الخدمات المصرفية في البنوك التجارية .
٦. التعرف على مدى وجود أقسام مستقلة لاحتساب تكاليف الخدمات المقدمة في البنوك التجارية .

٧. التعرف على العلاقة بين مستوى الأسعار المطروحة للخدمات المقدمة وخصائص

البنوك التجارية من حيث رأس المال ، وحجم التسهيلات ، والأرباح الصافية .

## أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية :

١. بيان دور محاسبة التكاليف في توفير البيانات والمعلومات عن عناصر تكلفة الخدمات المصرفية بما يمكن الإدارة من تخطيط برامج تقديم هذه الخدمات والقيام بوظيفة التخطيط الرقابة والمتابعة بكفاءة واستقطاب العدد الأكبر من العملاء الممتازين والمربحين من خلال ما تطرحه لهم من أسعار تفضيلية لخدماتها لمختلفة نقل عن الأسعار المطروحة للعملاء العاديين، وبالتالي التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك التجاري عند تقديم هذه الخدمات. وهذا يؤدي إلى زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق والوصول إلى أسعار مناسبة لهذه الخدمات تلبي حاجات العملاء وتوقعاتهم وتحقق الاستقرار للبنوك وتزيد مساهمتها في دعم وتنمية الاقتصاد القومي ، فالتكاليف هي المفتاح لتحديد المقدرة الربحية للخدمات المصرفية المختلفة من خلال تحليل تكاليف تقديمها (عبد ربه، ٢٠٠٠).

٢. تظهر هذه الدراسة أهمية تسعير الائتمان المصرفي، حيث انه بالرغم من تزايد الخدمات المصرفية المختلفة فان عملية الائتمان المصرفي ستبقى أساس الحياة للبنوك التجارية، ويتمثل ذلك في سيطرتها على الحجم الأكبر من ودائع العملاء ، وقيامها بمنح الائتمان ، مما يعطيها مركزا رئيسيا ودورا بارزا في النشاط المصرفي ، متمثلا في تعاملها مع مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ، مستخدمة أموال الغير، مما يستلزم توخي الحيلة والحذر لتحقيق التوازن الأمثل بين تحقيق أهداف البنك - من جهة - والمحافظة على أموال الغير من جهة أخرى.

٣. تبين هذه الدراسة أهمية حاجة البنوك التجارية إلى تقارير ومعلومات محاسبية من اجل استخدامها في تحديد أسعار الخدمات المصرفية المختلفة للوصول إلى أسعار مناسبة تلبي احتياجات العملاء وتمكنها من المنافسة والاستمرار، وتوجيه العملاء نحو الاستخدام الأمثل لمواردهم ومدخراتهم من خلال ما تعرضه هذه البيانات من أسعار الخدمات المختلفة والمراكز



المالية التي تتمتع بها هذه البنوك، إذ أن قدرة البنك على تسويق خدماته المصرفية بأسعار مقبولة تعتمد على مدى توفر المعلومات الملائمة ومستويات أسعارها من منظور عملاء البنك، فجاء نظام التكاليف ليعمل على تقديم معلومات متطورة لخدمة الإدارة والعملاء ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، فيكون الهدف الرئيسي من إنشاء أنظمة التكاليف في البنوك هو إثراء الوحدات الإدارية المختلفة بتقارير دوريه وغير دوريه لتساعد على القيام بأعمالها الإدارية المختلفة من تخطيط ورقابه وتسعير .

٤. توجيه اهتمام الإدارة في البنوك التجارية إلى أهمية نظم التكاليف في صناعة قرارات التسعير للخدمات المصرفية المختلفة.

لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من حاجة البنوك التجارية الأردنية إلى تقارير ومعلومات محاسبة التكاليف من أجل مساعدتها للقيام بوظائفها المختلفة من تخطيط ورقابه وتسعير والوصول إلى أسعار مناسبة للخدمات المصرفية المختلفة .

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من حاجة العملاء بمختلف شرائحهم لمعرفة عناصر تكاليف الخدمات المقدمة من البنوك التجارية ومستويات أسعارها والمراكز المالية التي تتمتع بها البنوك التجارية ليتولى العميل المفاضلة فيما بينها واختيار البنك الأكثر ملائمة.

### الدراسات السابقة:

تعرض عدد من الدراسات السابقة لموضوع دور محاسبة التكاليف في تسعير

الخدمات في البنوك التجارية وهي على الوجه التالي:

دراسة (الغندور، ١٩٨١) بعنوان: (دور التكاليف في تسعير الائتمان المصرفي في

البنوك التجارية) .

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المحددة لأسعار الفوائد على القروض الشخصية

ومقارنتها بأسعار الفوائد على التسهيلات الممنوحة للشركات الكبيرة والمؤسسات في مصر .

وقد قام الباحث بدراسة أسعار الفوائد على عدة قروض شخصية وتسهيلات تجارية ممنوحة من البنوك التجارية المصرية من خلال المقابلة الشخصية ومن خلال استبانته تم توزيعها على عينة من المقترضين وعلى البنوك التجارية المصرية .

وتناولت الدراسة العوامل المحددة لقرار التسعير والتي تم تلخيصها من خلال الدراسة

فيما يلي :

- ١- تكلفة الخدمة : مثل (الأيدي العاملة ، والمصاريف الإدارية ) حيث أن هذه المصاريف ترتفع بانخفاض قيمة القرض .
  - ٢- المدى الزمني للقرض . حيث كلما طال مدة القرض كلما ارتفعت تكلفة التمويل وارتفعت مخاطره .
  - ٣- المخاطر : أن درجة المخاطرة ترتفع بدرجة كبيرة عند التعامل مع القروض الشخصية الصغيرة مقارنة بالتعامل مع الشركات الكبيرة للأسباب التالية:
    - أ. اختلاف قيمة ونوع الضمانات المقدمة ، فالشركات الكبيرة تقدم ضمانات كافية لتغطية مخاطر التمويل . يعكس الضمانات المقدمة من الأفراد.
    - ب. اختلاف المقدرة على السداد ، فالشركات الكبيرة التي يقوم المحلل الائتماني بتحليلها تؤكد مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها.
    - ج. أن الشركات والمؤسسات تأخذ في الغالب طابع الشخصية الاعتبارية التي لا يتأثر موقفها تبعاً لوفاء أحد مالكيها ، بينما الإقراض للأفراد يجعل القرض عند وفاة المقترض في مهب الريح.
    - د. تنوع الخدمات التي تقدمها البنوك للشركات الكبيرة، مقارنة بالعلاقة أحادية الجانب بين البنك وعميله في القروض الشخصية .
- وخلصت الدراسة إلى أن عملية تسعير الائتمان في البنوك يتم صياغتها وفق أسس علمية وقواعد منهجية بالاستناد إلى عدة عوامل إدارية وفنية تأخذ في الحسبان

المخاطر والكلفة وغيرها من المتغيرات التي يتم احتساب تكلفة التمويل على ضوءها.

دراسة (نظمي، ١٩٨٨) بعنوان: (مشاكل قياس تكلفة الائتمان المصرفي في البنوك التجارية).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية بحث التطبيق العملي لمحاسبة التكاليف في البنوك التجارية المصرية ، ودورها في الوصول إلى أسعار ملائمة للخدمات المصرفية المختلفة، وخفض تكلفة الائتمان، كما تعرضت الدراسة إلى أهمية تخصيص التكاليف ودورها في عملية التسعير .

وقد قام الباحث بدراسة البيانات المحاسبية للبنوك التجارية المصرية كما تم إعداد استبانته تم توزيعها على وحدات التكاليف في البنوك وعلى الأقسام المتخصصة. وبينت الدراسة أن هناك العديد من الأسباب الموجبة للاهتمام بنظام محاسبة التكاليف في البنوك التجارية منها ازدياد المنافسة في الكم والنوع، إذ أن زيادة عدد البنوك العاملة وتنوع الخدمات التي تقدمها زاد من حدة المنافسة بين البنوك، الأمر الذي يتطلب من البنك إعادة النظر في جودة الخدمات المقدمة وفي أسعار تقديمها .

وهذا يتطلب أن يتأكد البنك من كيفية استغلال واستثمار مصادر الأموال المتاحة من خلال التسعير المبني على معلومات دقيقة مستوحاة من نظام معلومات تزود بها الإدارة عن التكاليف تأخذ في الحسبان المتغيرات المختلفة للتكاليف من حيث درجة المخاطرة، والربحية، والضمانات المقدمة، بالإضافة إلى تنوع خدمات العميل، وأسعار المنافسين، للوصول إلى قرار سليم في صياغة أسعار تقديمها واستثمارها حتى يمكن تجنب الوقوع في أخطاء لها علاقة بالتسعير، أو التسويق، أو الاستثمار، أو التمويل.

كما بينت الدراسة أن الرقابة على التكاليف، والتحكم بها من خلال تخصيص التكاليف غير المباشرة تكون مجدية في كثير من الأحيان للوصول إلى التكلفة المناسبة للخدمات المقدمه .

دراسة ( Govendarjan and Anthony , 1988 )

*(How Firms Use Cost Data in Pricing Decision)*

هدفت هذه الدراسة والتي شملت ١٠٣ شركات أمريكية تعمل في مجال تنظيف وغسل الملابس إلى توضيح اثر بيانات التكاليف ومعلومات السوق على قرارات التسعير . وقد قام الباحث بدراسة العوامل المؤثرة في قرار التسعير من خلال استبانته تم توزيعها على هذه الشركات وعلى عينة من عملائها، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية .

وأوضحت هذه الدراسة أن بيانات التكاليف والسوق تلعب دورا هاما في عملية اتخاذ

قرار التسعير ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة كالتالي :

- ١- تعتبر ١٧% من العينة أن بيانات التكاليف تمثل المصدر الرئيس للمعلومات الخاصة بقرارات التسعير في حين أن ١٥% من العينة أشارت إلى أن بيانات السوق تمثل المصدر الرئيس للمعلومات اللازمة للتسعير . وأن ٧% من العينة تعتبر أن كلا من بيانات التكاليف والسوق تمثل مصدرا أوليا للمعلومات التي يحتاجها صانعو قرارات التسعير .
- ٢- أشارت إجابات ٣٢% من العينة إلى أن بيانات السوق تمثل مصدرا ثانويا للمعلومات الخاصة بقرارات التسعير في حين أن ٢٩% أشارت إلى أن بيانات التكاليف تلعب دورا ثانويا في قرارات التسعير .

كما أشارت نتائج الدراسة إلى طرق صياغة أسعار الخدمات لتلك الشركات حسب

التالي :

- ١- اعتبرت ١٠% من العينة أن تحديد السعر يتم على أساس التكلفة + هامش ربح يحظى بأهمية متميزة ونادرا ما يتعرض لعملية التغيير .
- ٢- اعتبرت ٢٧% من العينة أن تحديد السعر يتم على أساس التكلفة + هامش ربح يحظى بأهمية معقولة ولكن هذه الأهمية تتغير في بعض الحالات .

اعتبرت ٦٣% من العينة أن تحديد السعر على أساس التكلفة +

هامش ربح يحظى ببعض الأهمية إلا أنه يمثل متغيرا واحدا من بين المتغيرات النهائية التي تحدد السعر النهائي.

دراسة (Cabral, et al, 1994)

### *(Monopoly Pricing with Network Externalities)*

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى معارضة العملاء للتغيير في سياسات واستراتيجيات التسعير لدى البنوك الأمريكية، الأمر الذي يجعل عملية التغيير في غاية الصعوبة خلال الأجل القصير. وذلك من خلال استبانته تم إعدادها لهذه الغاية إضافة إلى المقابلات الشخصية ودراسة البيانات والتقارير المحاسبية لتلك البنوك.

وقد قام الباحثون بتقسيم البنوك الأمريكية إلى ثلاثة أنواع:

١. بنوك تقدم الخدمات بشكل تقليدي دون اللجوء إلى التطور التكنولوجي أو الربط الشبكي.
  ٢. بنوك يتوفر لها التطور التكنولوجي وتعتمد في تقديم خدماتها على الطرق التقليدية.
  ٣. بنوك تعتمد على التطور المهني في تقديم خدماتها وتسعى إلى تخفيض تكاليف منتجاتها لتقديمها ضمن أسعار مناسبة.
- وبينت الدراسة انه من الصعوبة تقديم خدمات بطرق إلكترونية حديثة ومنافسة ضمن أسعار ثابتة وغير مرنة من البنوك التي لا تعتمد على الربط الشبكي والتطور المهني، إذ أن المشكلة الرئيسية في تسعير هذه الخدمات هي ارتفاع أسعار تقديمها وعدم لجوء البنوك لتعديل هذه الأسعار نظرا لارتفاع تكاليفها، وصعوبة تغيير استراتيجيات التسعير لديها. إذ أن التطور التكنولوجي في تقديم الخدمات من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف تقديمها وبالتالي تخفيض السعر ليتناسب مع الأسعار المطروحة من البنوك المنافسة ومع توقعات العملاء واحتياجاتهم.
- وبينت نتائج الدراسة أن البنوك التي تعتمد في تقديم خدماتها على الطرق التقليدية بشكل كبير غير قادرة على تسعير خدماتها حسب الأسعار المنافسة في السوق نظرا لارتفاع

تكاليف تقديمها، وحتى تستطيع الاستمرار والبقاء والمنافسة سوف تلجأ إلى تقديم خدماتها بأسعار مساوية للتكاليف، لذلك فإن أسعار الخدمات لديها سوف تتغير خلال فترات زمنية قصيرة الأجل وحسب تكلفة تشغيل الأموال لديها.

وفي حالة لجوء البنوك إلى تقديم خدماتها حسب التطور المهني المصرفي فإنها سوف تتمكن من الاستمرار والمنافسة وتجنب الخسائر المحتملة، بالإضافة إلى تقديم خدماتها بأسعار مناسبة، حيث أن التطور في تقنية الخدمة من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف، وإلى تغيير في أسعار تلك الخدمة.

دراسة (Hutchison, 1995)

*(Retail Bank Deposit Pricing: An Intertemporal Asset Pricing Approach)*

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أسعار الفوائد المعطاة على حسابات الادخار ومقدار الطلب على السيولة من البنوك، وإيراز مدى مساهمة صغار المودعين وبعض أنواع الحسابات في تخفيض التكاليف وصنع قرار التسعير.

وقام الباحث بدراسة أسعار الفوائد لدى مجموعة من البنوك التجارية الأمريكية وعلاقة أنواع الحسابات التي تطرحها هذه البنوك بأسعار الفوائد المعطاة لها، ومساهمة هذه الحسابات في تحديد تكلفة الأموال لدى البنوك. وقد تم إعداد استبانة لهذه الغاية إضافة إلى المقابلات الشخصية التي قام بها الباحث.

وبينت الدراسة أن زيادة طلب البنوك على السيولة سيؤدي إلى رفع القيمة السوقية لها وبالتالي إلى رفع أسعار الفوائد على هذه الحسابات.

وخلصت الدراسة إلى التركيز على صغار المودعين واعتبرتهم المصدر الهام لتمويل البنوك بالسيولة وان إيداعاتهم تتضمن تأثير كبير في صنع قرار التسعير نظراً لانخفاض تكاليف تشغيل أموال هذه الحسابات.

كما تطرقت هذه الدراسة إلى التركيز على المنتجات المصرفية الحديثة مثل بطاقات الائتمان حيث أن البنوك تحدد أسعار لهذه الخدمات لتنافس بها غيرها من البنوك، كما وان

إيداعات صغار المودعين تعتبر أساساً لتسعير مثل هذه الخدمات وفي تخفيض تكاليف تقديمها، لأن نسبة كبيرة من هذه الإيداعات لا تتقاضى فوائد بسبب نقصانها عن الحد الأدنى للرصيد الذي يتقاضى فائدة بالإضافة إلى الحسابات التي لا تقع عليها فوائد والتي تعتبر هامة في تخفيض التكاليف وفي صياغة أسعار مناسبة للفوائد على الحسابات الأخرى.

دراسة (Bexley and Joe, 1999) بعنوان:

### *(Risk Management in Pricing A financial Product)*

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسعار الفوائد على القروض والتسهيلات التي تمنحها البنوك البريطانية ومقدار الخطورة القائمة على هذا النوع من الائتمان، ومدى تأثيرها على أسعار الفوائد.

وقد قام الباحثان بدراسة أسعار الفوائد على القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك لمختلف القطاعات ومقدار المخاطرة على كل منها حيث تم إعداد استبانة لهذه الغاية. كما قام الباحثان بتصنيف المخاطر إلى أربعة أنواع هي: مخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان.

وبينت الدراسة أن البنوك سابقاً كانت تضع أسعار الإقراض حسب الأسعار المنافسة في السوق إلا أن هذه الطريقة أثبتت عدم فاعليتها. إذ أن على البنوك أن تدرس الأهداف التي من أجلها تم وضع الأسعار وهي: العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، وهامش الفائدة.

كما بينت الدراسة أن هذه العوامل مجتمعة يتم على أساسها تحديد أسعار الائتمان لدى البنوك، إذ أن أسعار الائتمان السابقة كانت تعتمد على طرق تقليدية حسب الأسعار التي تضعها البنوك المركزية، بالإضافة إلى هامش بسيط للبنوك.

و أشارت الدراسة إلى أن الوقت قد حان لوضع أسعار الائتمان بناء على مقدار المخاطرة التي تتحملها البنوك عند وضعها لهذه الأسعار.

دراسة (Prasad and Harker, 2000) بعنوان:

*(Pricing Online Banking Services Amid Network Externalities)*

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير سياسات التسعير للخدمات المصرفية الحديثة المقدمة على مستويات الطلب على هذه الخدمات، وتأثير هذه الخدمات في تخفيض التكاليف مقارنة بالخدمات التقليدية المشابهة.

حيث قام الباحثان بإجراء مقارنة بين الخدمات التقليدية والخدمات الحديثة من حيث مدى إقبال العملاء على كل منها ومدى مساهمتها في تخفيض تكاليف تشغيل الأموال لدى البنوك، وذلك من خلال استبانة تم إعدادها لهذا الغرض تم توزيعها على عدد من البنوك الأمريكية وعلى مجموعة من عملاء هذه البنوك.

وجاءت نتائج الدراسة أن تقديم البنوك لهذه الخدمات المصرفية الحديثة بأسعار مناسبة له أثر كبير على مدى إقبال العملاء للتعامل معها، كما بينت الدراسة أن البنوك يجب أن تحتفظ بمعايير دقيقة لتسعير خدماتها ودراسة مدى تأثير هذه الاستراتيجيات على قبول العملاء لهذه الخدمات بعد شرح المزايا والمنافع التي تقدمها.

وبينت الدراسة أنه ليس من السهل الاعتماد فقط على الخدمات الإلكترونية والتقليل من شأن الخدمات التقليدية بسبب اختلاف أذواق العملاء وتفضيلاتهم.

ولكن يمكن أن تلجأ البنوك إلى ترغيب العملاء بالخدمات الإلكترونية من خلال تقديم بعض هذه الخدمات مجاناً نظراً لانخفاض تكاليف تقديمها.

كما أوضحت الدراسة أنه على البنوك أن تلجأ إلى دراسة قرارات التسعير خلال فترات زمنية مختلفة وتعديل هذه الأسعار بشكل يجعلها أكثر قبولاً واستخداماً وحسب حاجات ورغبات العملاء وحسب معدل تكاليف تشغيل الأموال لديها، إذ أن التوسع في تقديم هذه الخدمات من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف تقديمها مقارنة بمثلاتها من الخدمات التقليدية وبالتالي انخفاض تكاليف التشغيل لديها.



دراسة (الضحيان ، ٢٠٠٢) بعنوان : ( العوائد على تمويل القروض مرتفعة ولكنها

ليست مجدية ) .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أسعار الفوائد المعلنة على القروض الشخصية في

المملكة العربية السعودية وطرق صياغتها ومقارنتها مع الفوائد الفعلية لتلك القروض.

وهي عبارة عن دراسة نظرية قام الباحث من خلالها بدراسة أسعار الفوائد على

القروض الشخصية لمجموعه من البنوك التجارية السعودية من خلال الأسعار المعلنة لتلك

البنوك وتحويل تلك الأسعار إلى قيم فعلية للوصول إلى الفائدة الحقيقية التي يتم استيفائها ،

وانطلق الباحث من نقطة واحدة وهي : " أن البنوك تأخذ ربحاً من ذوي الدخل المحدود

أضعاف ما تأخذ من الشركات والمؤسسات الكبيرة في الداخل والخارج " .

وتناولت هذه الدراسة المقارنة بين السعر الذي تعرضه البنوك وهو ما يسمى Flat

Rate (السعر الثابت حسب القيمة الاسمية خلال فترة حياة القرض) وهو مثلاً ٧% بالسعر

الفعلي Effective Rate (السعر المطبق على القرض حسب الرصيد المستغل منه)(في

حالة كون مدة السداد حوالي ٣ أو ٤ سنوات) وهو ١٣% في هذه الحالة.

ويرى الباحث أن البنوك تتعامل ب Flat Rate لسهولة العرض والشرح للعميل ،

وان البنوك لا تفصح عن سعر الفائدة الحقيقية . والتي تصل من ١٣% - ١٤% .

وأن الفرق بين هذه الأسعار والتكلفة الإجمالية يزيد بواقع ٤% - ٦% كصافي ربح

للبنك، ويرى الباحث أن البنوك التجارية تضع لنفسها هامش ربح تقوم بتحقيقه من خلال

أسعار الفوائد على القروض بعد طرح تكلفة الأموال لديها حيث تقوم بصياغة أسعار تلك

القروض حسب المحددات التالية :

١- دورة حياة القرض (المدى الزمني) .

٢- الحصة من السوق .

٣- تكلفة الخدمة .

٤- هامش الربح .

وخلصت الدراسة إلى أن حجم القروض الشخصية أصبح يتزايد حيث وصل إلى ٢٣

% من جملة الإقراض للقطاع الخاص ، وهذه النسبة كبيرة وحجم الإقراض يتزايد بشكل